مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد التاسع عشر - العدد الأول - (2017) 139 - 156
المعهد العربي للتخطيط

عرض وتقييم

رضا، شريف، وفؤاد حسنوف، ومِنْ زو (محررون)، 2016، كسر الرخاء النفطي: مسار دول الخليج نحو التنويع، صندوق النقد الدولي، واشنطن

Cherif, R., R. Hasanov, and M. Zhu, 2016 Breaking The Oil Spell:The Gulf Falcon's Path to Diversification, International Monetary Fund, Washington, D.C.

عرض: أحمد الكواز*

صدر عن صندوق النقد الدولي، العام الجاري، 2016، كتاباً عن «كسر الرخاء النفطي: مسار دول الخليج نحو التنويع». وساهم في تحرير الكتاب ثلاثة اقتصاديين عاملين في الصندوق: رضا شريف، وفؤاد حسنوف، ومِنْ زو. كما ساهم بكتابة فصول الكتاب، (14) إقتصادي بمن فيهم المحررون. ويبدأ الكتاب بالاستشهاد، في المقدمة، بأحد مقولات أحد قتصاديي التنمية الكبار (الذي اقترنت مساهماته فيما يعرف بالنمو غير المتوازن)، وهو الراحل ألبرت هيرشمان A. Hirshman. ومفاد هذا القول: "الإبداع دائماً ما يأتي بشكل مفاجئ. لذا من الصعوبة أن يحسب حسابه، كما أننا لا نجرأ على الاعتقاد به قبل أن يكون أمراً واقعياً. وبعبارة أخرى، نحن لا نساهم، بشكل واعي، بالمهام اللازمة لتحقيق هذا الإبداع. وبناءً على ذلك، فإن الطريقة الوحيدة لتجسيد الإبداع، كفعل، هي من خلال إساءة الحكم على طبيعةمهمة هذا الإبداع، ومن خلال تقديمه لأنفسنا على أنه أمر روتيني، وبسيط، ومتساهل".

ويتضمن الكتاب ثلاثة أبواب: الأول، محاولات التنويع في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والثاني، تجارب التنويع في آسيا وأمريكا اللاتينية، والثالث، أهم السياسات لدعم التنويع. بالإضافة إلى "حاشية Postscript" حول: مناقشات تحديات التنويع. ويغطي الباب الأول فصلين، والثاني أربعة فصول، والثالث خمسة فصول. وسوف نعرض أهم محاور أهتمام الكتاب، ثم نشير الى بعض الملاحظات التقييمية.

التنويع في بلدان مجلس التعاون

تواجه هذه البلدان صعوبة في اختيار نموذج النمو المؤدي للتنويع ومن خلال قيادة القطاع الخاص المولّد للعمالة والمشجّع للصادرات، ومن خلال الاستثمار في القطاع التصديري غير النفطي، وبالشكل الذي يحدّ من العمالة غير الماهرة أساساً في القطاعات غير الموجهة للتجارة

الخارجية. ورغم التنوع النسبي في إمارة دبي، إلاّ أن هذه الصادرات غير النفطية متركزة في خدمات السياحة، والنقل، وبعض الصادرات المعدنية. وعليه، فأن التحدّي هو في البحث عن نموذج نمو يضمن التنويع، واستمرار الرفاه. وقد اختبر الكتاب، هنا، سبعة إفتراضات تتعامل مع التحديات الحالية لدول المجلس.

الافتراض الأول

نتج عن نموذج النمو الحالي تطور في التنمية البشرية، مع تواضع نسبي في الأداء الاقتصادي. فرغم الاستثمارات الضخمة في البنية الأساسية، والتمويل، والخدمات العامة، وبعض الصناعات، إلاّ أن ذلك لم ينتج عنه صادرات غير نفطية كأساس للتنويع، بعد انخفاض أسعار النفط في الثمانينات والتسعينات (الكتاب لم يتناول آخر انخفاض لأسعار النفط منذ نهاية عام 2014، ولغاية الآن: معدّ العرض). علماً بأن مساهمة القطاعات غير النفطية بالناتج الإجمالي المحلي لا تعتبر معياراً مناسباً للتنويع، من وجهة نظر الكتاب. كما أن هذا الافتراض للنمو لم ينتج عنه تطوراً بالإنتاجية. بل اتجاهاً لانخفاضها، مع اعتماد النمو الحقيقي على تراكم عوامل الإنتاج: تراكم رأس مال ضخم شاملاً رأس المال البشري، مع مساهمة النمو السكاني في معدل النمو المرتفع بدول المجلس. بالإضافة إلى انخفاض مجموع إنتاجية العوامل (TFP) في جميع دول المجلس خلال العقود الثلاث الماضية.

الافتراض الثاني

يستلزم نموذج النمو المستدام قطاع قابل للاتجار. حيث أن هذا النمو عادة ما يعتمد على قطاع صادرات متنوع ومعقّد. وعليه، فإنه لغرض إيجاد هذا النوع من النمو لابد من الإنتاج المستمر لسلع جديدة، واختبار وتطوير تكنولوجيات جديدة. إلاّ أن انخفاض الإنتاجية في دول المجلس يمكن أن تعزى إلى عدم تنوع الصادرات وعدم تعقّد هذه الصادرات. ويستشهد الكتاب هنا بمقارنة بين البحرين، وسنغافورة. ففي حين يتشابه التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، إلاّ أن صادرات البحرين تتركز أساساً في النفط والمعادن (أكثر من 95%) في حين تشكّل الصادرات الصناعية التحويلية في سنغافورة أكثر من (60%) من الصادرات السلعية. مع تركّز صادرات البحرين التحويلية في الألمونيوم، والتي لا تعتبر سلعة معقّدة. ويركّز الكتاب، هنا، على أن الاهتمام بمؤشر النمو غير النفطي كأساس لقياس التنويع هو مؤشر مشوّه. حيث تشير حالة البحرين إلى أن هناك نمو غير نفطي إلاّ أنه لا ينعكس على تنوع بالصادرات. علماً بأن هيكل الصادرات هو مقرّب للإنتاج القابل للاتجار Tradable Production، والذي يعتبر المصدر الرئيسي لمكاسب النمو المستدام.

الأفتراض الثالث

يحدد كل من الفجوة التكنولوجية الأولية، وحجم الإيرادات النفطية، احتمالات نجاح أو فشل التنويع في اقتصاد مصدّر للنفط. في حين السياسات المتبعة في تضخيم، أو تقليص هذا التأثير. ففي خلال العقود الماضية لم تقم بلدان المجلس، وبلدان نفطية أخرى مثل الجزائر، والكونغو، والكابون، بتطوير سلع قابلة للاتجار. في حين نجحت بلدان مقارنة مثل ماليزيا، وإندونيسيا، والمكسيك، بتطوير صناعات تحويلية معقدة موجهة للتصدير. ويعتقد الكتاب بأن هناك تأثير مزاحمة Crowding Out مارسته القطاعات المرتبطة بـ"المرض الهولندي Dutch Disease، ضد القطاعات الموجهة للتجارة الخارجية، أي التصدير.

وتعتمد مزاحمة القطاع القابل للاتجار على: حجم الإيرادات النفطية، والفجوة التكنولوجية الأولية. ويحدد الكتاب، هنا، أربعة فئات للبلدان المصدّرة للنفط، في مجال العلاقة بين شدة المرض الهولندي وتأثيره على المزاحمة، وهي:

- الفئة الأولى: بلدان ذات مرض هولندي منخفض: تطور تكنولوجي مع إيرادات منخفضة (حالة كندا).
- الفئة الثانية: بلدان ذات مرض هولندي معتدل إلى مرتفع: تطور تكنولوجي وإيرادات مرتفعة (حالة النرويج).
- الفئة الثالثة: بلدان ذات مرض هولندي معتدل: تطور تكنولوجي منخفض وإيرادات منخفضة (مثل الجزائر، وأنغولا، والكونغو، والإكوادور، واندونيسيا، وماليزيا، والمكسيك، ونيجيريا، وفنزويلا).
- الفئة الرابعة: بلدان ذات مرض هولندي شديد: تطور تكنولوجي منخفض، وإيرادات مرتفعة (مثل البحرين، والكابون، والكويت، وليبيا، وعُمان، وقطر، والسعودية، والإمارات).

عموماً، تعتبر البلدان ذات التطور التكنولوجي المتقدم في وضع أفضل للتأقلم مع المرض الهولندي، والتي تمكنت من التنويع قبل ارتفاع الإيرادات النفطية. إلاّ أن الأمر لم يكن كذلك مع البلدان التي ارتفعت لديها الإيرادات النفطية قبل أن تتطور تكنولوجياً، فكان تأثير المرض الهولندي قوي، مثل بلدان المجلس.

الافتراض الرابع

يجب) أن يبدأ تنويع الصادرات الآن، لأنه يستغرق بين (20 – 30) قبل أن يتحقق هذا التنويع بشكل كامل، ومعقد. علماً بأن ماليزيا بدأت في تنويع صادراتها منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، وبدأت بتصدير المنتجات المعقّدة خلال الثمانينات والتسعينات. واستغرقت حوالي (20) لتصل إلى درجة التعقيد السائدة في الاقتصادات المتقدمة. وإذا ما استمر النمط أو النموذج الحالي للنمو (استخراج النفط، وادخار بعضه في الصناديق السيادية، والاستثمار، أساساً، في البنية الأساسية من دون اهتمام جوهري في إنتاج السلع القابلة للاتجار) فإن ذلك يعتبر نموذجاً غير أمثل ولا يخدم الرفاه الاجتماعي مستقبلاً. وحتى في الحالة التي تقوم بها بلدان المجلس بترشيد الدعم، وفرض الضرائب، وخلق «حيّز مالي» مناسب، إلاّ أن ذلك لا يعتبر كافياً لتنويع القطاع القابل للاتجار، والذي يعتبر أمراً مهماً للنمو المستدام.

الافتراض الخامس

إن النصيحة التقليدية في مجال السياسات (أي تنفيذ الإصلاح الهيكلي، وتحسين المؤسسات، وبيئة الأعمال، وتطوير البنية الأساسية، وخفض القيود التنظيمية) تعتبر مهمة، إلا أنها ليست كافية لخلق الإنتاج القابل للاتجار، وذلك بسبب فشل السوق.

وهنا يعتقد الكتاب بأن بلدان مجلس التعاون، وربما بقية البلدان المصدّرة للنفط، لا تتسم بـ «فشل الحكومة»، بل بـ «فشل السوق» (رغم ارتباط النوعين من الفشل). وأن الجدلية التي يثيرها الكتاب تقول بأن هناك ثلاث أنواع من الجدل تشير الى أن ما يعيق التنويع بدول المجلس لا يرتبط بالفشل الحكومي:

(أ) أنجزت حكومات بلدان المجلس تطوراً ملموساً وجوهرياً في بناء البنية الأساسية كماً ونوعاً، مقارنة بالعديد من الدول المصدّرة للنفط.

(ب) رغم تطور دول نفطية متقدمة مثل كندا، والنرويج، إلاّ أنها لم تستطيع أن تهرب من بعض مظاهر المرض الهولندي، رغم تطورها المؤسسي، والحكم الرشيد، وتوفر المهارات، والبنية الأساسية. وبالتالي فلا يوجد مجال للاستغراب بوجود عوارض هذا المرض في البلد النفطية الأقل نمواً.

(ت) يتحقق التنويع في البلدان المصدّرة للنفط الناجحة، مع انخفاض الإيرادات النفطية. مع أخذ الإصلاح المؤسسي وقتاً أطول قبل أن يتجسّد واقعياً، أثناء فترة عمل التنويع. فعلى سبيل المثال تتشابه الأرقام القياسية الخاصة بالبيروقراطية الحكومية

في ماليزيا، والمملكة العربية السعودية، خلال الثمانينات والتسعينات. ورغم ذلك نجحت ماليزيا في تطوير القطاع القابل للاتجار.

ويحدّد الكتاب فشل السوق باعتباره يمنع البلدان النفطية غير المتنوعة اقتصادياً من تحقيق التنويع. وكما أشار الافتراض الثالث الخاص بالمرض الهولندي، فإن هذا المرض سيؤدي إلى فشل التعلّم من خلال الممارسة Learning by Doing لكون المنشآت لا تقدّر أهمية مكاسب الإنتاجية الكامنة في القطاعات القابلة للاتجار. وتقع البلدان النفطية في حلقة مفرغة يترتب عليها جعل انتاجيتها النسبية (أو الفجوة التكنولوجية) في القطاعات القابلة للاتجار في حالة تدهور.

ونحتاج، في حالة بلدان مجلس التعاون، كما يشير الكتاب، أن نحدّد القنوات التي يعمل من خلالها المرض الهولندي في هذه البلدان. وأن المفتاح الرئيسي لفهم هذا العمل هو موقف المنشآت، خاصة تكتلات المنشآت الكبيرة أو التجمعات الصناعية Conglomerates. أما في حالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة فإن أكثر العقبات الكامنة تعقّد تطوير السلع المصدّرة، والتي من ضمنها: التمويل، وندرة المهارات، وضعف خدمات الأعمال.

ويعتقد الكتاب أنه في حالة بلدان المجلس فإن الإيرادات النفطية تشوّه المفاضلة بين عائد المخاطر على الأنشطة القابلة للاتجار، وغير القابلة للاتجار. ففي ظل "الضمانات" المتوفرة للاستثمار في الأنشطة الغير قابلة للاتجار، وفي ظل الخبرة الواسعة والمخاطرة المرتفعة للاستثمار في الأنشطة القابلة للاتجار، فإن الاستثمار في الأنشطة الأولى سيكون أكثر جاذبية. كما أن سهولة النفاذ لاستيراد العمالة سوف لن يغيّر من هذه المفاضلة. بل أن الاستثمار في الأنشطة غير القابلة للاتجار سيزيد من الطلب على العمالة الوافدة. ومن المفارقات، هنا، هو أن الحكومة تفاقم في فشل السوق من خلال استثماراتها الضخمة في مشروعات البنية الأساسية، والتي هي بطبيعتها غير قابلة للاتجار. لذا فإنه كلما زاد حجم هذه المشروعات كلما زادت الفجوة بين الاستثمار في الأنشطة القابلة للاتجار وغير القابلة للاتجار. ونفس المنطق ينطبق على الأنشطة الصغيرة والمتوسطة، والتي دخل العدد القليل منها في مزاولة الأنشطة القابلة للاتجار، رغم إزالة عدد من القيود أمام عمل هذه الأنشطة في تلك الأنشطة. كما التمويل الحكومي لهذه النوعية من الأنشطة يتركز أساساً في النقل، وتجارة المفرد أو التجزئة، والمطاعم.

الافتراض السادس

على الحكومات أن تغيّر هيكل الحوافز السائد حالياً. ويشير الكتاب هنا بأن السياسات المالية المتبعة بدول مجلس التعاون قد ترتب عليها أنظمة رفاه اجتماعي سخيّة، إلا أنها ساهمت في تقييد الحوافز الموجهة لأخذ المخاطر. وأن المفاضلة بين المخاطر المشار إليها في الافتراض الخامس ينطبق أيضاً على سوق العمل بدول المجلس. حيث لا توجد أية مخاطر مترتبة على عمل العاملين في القطاع الحكومي بالمقارنة بمخاطر عدم التأكد التي تقترن بالعمل في الأنشطة القابلة للاتجار. الأمر الذي يتطلب إصلاح نظام الخدمة المدنية باتجاه المنافسة وليس الضمان الوظيفي.

كما أن على القطاع الخاص أن يهجر سياسة العمل الحالية القائمة على تشغيل عمالة أقل مهارة، متركزة على القطاعات غير القابلة للاتجار وذات قيمة مضافة متدنية، والاتجاه نحو تشغيل عمالة في قطاعات تولّد قيمة مضافة مرتفعة ذات توجه تصديري. وضمن الاعتبارات التي يشير لها الكتاب هنا أهمية الاهتمام بنوعية التعليم في المراحل العمرية الأولى عند الأطفال. لما لذلك من أهمية في اختيار المهن في المستقبل.

ورغم إنفاق الحكومة بدول المجلس على التعليم بسخاء، إلاّ أن نتائج التعليم لازالت منخفضة (ليصل الإنفاق، كمتوسط في دول المجلس، على التعليم إلى حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، ويصل في السعودية والإمارات إلى 5.0 – 5.5%). حيث لا تزال، مثلا، سنوات التمدرس (متوسط عدد سنوات الدراسة) أقل من السائدة في البلدان النامية.

الافتراض السابع

يمكن أن تعمل الدولة كمشروع رأسمالي Venture Capitalist، وتقوم بتسريع التعاون بين القطاع العام والخاص بهدف تعميم وتنفيذ استراتيجيات تذهب أبعد من تحقيق المزايا النسبية لبعض القطاعات. وذلك من الاهتمام بالقطاعات ذات القيمة المضافة التكنولوجية المرتفعة، والتي تتسم بتأثير انتشار واسع على بقية القطاعات. ويعتقد الكتاب بأنه لتحقيق النمو المستدام بدول المجلس لابد وأن يظهر قطاع قابل للاتجار غير نفطي. ويعتقد الكتاب، كما أشار سابقاً، بأن العائق أمام ظهور هذا القطاع هو فشل السوق، وليس الفشل الحكومي. وذلك يتطلب الأمر إعادة نشر Redeployment التدخل الحكومي. وما يستتبع ذلك من أهمية إيجاد سياسات تخدم إعادة الانتشار. الأمر الذي يثير التساؤل حول كيفية مساعدة الحكومة لتحقيق التنويع، بالإضافة إلى تغيير هيكل الحوافز. آخذين بنظر الاعتبار أن تبني السياسات لغرض إعادة الانتشار الحكومي، قد لا تفيد إذا لم تحدث، وبشكل آني، تغيير هيكل حوافز المجتمع، كما تمت مناقشته في الافتراض السادس.

وللإجابة عن السؤال الخاص بكيفية التدخل الحكومي، المشار إليه أعلاه، يستبعد الكتاب خيار "المزايا النسبية" كأساس للتنويع لكونها تهمل أهمية تراكم نوعية متطورة من رأس المال والمعرفة التكنولوجية المتطورة، وتهمل "التعلم من خلال الممارسة"، كما أن الاعتماد على أنشطة المزايا النسبية في دول المجلس سوف لن يساعد في جذب العمالة المواطنة لمعالجة اختلالات سوق العمل. لذا فإن دور الحكومة يجب أن ينعكس في تحديد حدود الابتعاد عن أنشطة المزايا النسبية. ويستشهد الكتاب هنا بجهود دول المجلس واستثماراتها الضخمة في مجال "التنويع الرأسي Vertical Diversification" في الأنشطة البتروكيماوية. وكان من المناسب أن تنتهج هذه الدول إنشاء شبكة من الأنشطة العنقودية Clusters حول هذا النوع من المزايا النسبية المرتبطة بالنفط. ويستشهد هنا بتجربة النرويج في السبعينات عندما ساهمت الحكومة بشكل مباشر في المشتريات من شركات النفط. كما قامت سنغافورة بإقامة ما يسمى بإقامة منشآت كبرى بهدف تعزيز العلاقات العنقودية بين مختلف الأنشطة، والاستفادة من الماركات العالمية، في القطاعات

القابلة للاتجار، وتوجيه المشروعات العامة لإنتاج السلع الموجهة للتصدير. وتحوّل دور الدولة إلى ما أطلق عليه البعض بـ "الدولة المُنظم Entrepreneurial"، وتوفير منشآت ضخمة للقيام بدور "الدفعة القوية Big Push" في الاستثمار، والقفز على الميزة النسبية من خلال الاستثمار في الأنشطة الصناعية التحويلية الموجهة للتصدير، وذات المحتوى التكنولوجي المرتفع. علماً بأن الإنتاج لصالح الأنشطة التصديرية يوفر عائداً مرتفعاً، إلاّ أنه يتضمن، بنفس الوقت، عامل مخاطرة عالي، قياساً بالأنشطة غير القابلة للاتجار الموجهة للسوق المحلي.

ولغرض معالجة المفاضلة بين العائد/ المخاطرة قامت الحكومات بتوفير دعم للمصدرين، ورفع الضرائب على الأنشطة غير القابلة للاتجار. ووضعت هذه الحكومات إدارات المشروعات الخاصة، والعامة، على حدٍّ سواء، أمام مسؤولياتها في التصرف الرشيد بالدعم المقدم، وإمكانية استبدال المدراء، وفصلهم في حالة عدم الالتزام بأهداف الدعم. ومن الأمثلة على هذا الدعم خلال العقود السابقة الدعم المقدم لشركة بوينغ Boeing والمقدّر بـ (13) مليار دولار، وشركة الكاو Alcoa للألمونيوم بـ (5.6) مليار دولار، وشركة أنتل Intel بـ (4) مليار دولار، وشركة داو للكيماويات بـ (1.4) مليار دولار.

ويعتبر ضمان حصول الأنشطة الموجهة للتصدير على التمويل، شكل ثاني من أشكال السياسات الحكومية المطلوبة (الشكل الأول الدعم والاستثمار المباشر أحياناً). وذلك من خلال مصارف التنمية، والصناديق الاستثمارية، ووكالات الصادرات. وتتم الإشارة هنا، أيضاً، إلى أهمية ربط التجمعات الصناعية الكبيرة، المشار إليها أعلاه، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويشير إلى عدد من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال (تم تقدير المبالغ التي استفادت منها المشروعات الصغيرة ضمن برنامج دعم الابتكار في الأنشطة الصغيرة الأمريكي، بحوالي 6 مليار دولار بين عامي 1983–1993). بالإضافة إلى الدور الثالث الحكومي، بإنشاء المناطق الاقتصادية Economic Zones، والتجمعات الصناعية، والحاضنات، والربط مع الجامعات. ويضرب الكتاب، هنا، المثل بالمنطقة الصناعية المسماة "جورونك Jurong"، والتي تخصصت في التخطيط الحضري، والتي جعلت من سنغافورة خياراً مفضلاً للمستثمرين الأجانب. ومن الأمثلة التي يوردها الكتاب عن أهمية ربط النشاط الصناعي بالجامعات، هو دور معهد ماساشوستس للتكنولوجيا MIT، الأمريكي، في الابتكارات والاختراعات: حيث تم تسجيل (200) براءة اختراع عام 2012 وبتمويل من (16) شركة.

كما يتجسد الدور الحكومي، رابعا، من خلال السياسات، في المساهمة في توفير مهارات عمل محددة. ويتم الاستشهاد هنا بأحد معاهد البولي تكنيك المكسيكية التي ساهمت بتوفير ما تحتاجه أنشطة السيارات من مهارات. مع تركيز الكتاب هنا بأن العامل الحاسم في خلق المهارات هو "التعلم من خلال الممارسة". ويقارن بين تجربتي شيلي وماليزيا، حيث فاقت الأخيرة في مجال الصادرات المعقدة، رغم أن ماليزيا لديها قوة عمل أقل تعلماً، إلاّ أنها أكثر ممارسة عملية. ولم تستطيع شيلي اللحاق بماليزيا إلاّ عام 2000. كما يتجسد الدور الحكومي في خلق ربط بين المشروعات العامة، والشركات المتعددة الجنسية، والأنشطة الصغيرة والمتوسطة، بهدف العمل في مجال الأنشطة القابلة للاتجار التصديرية. وأحد البدائل لتنفيذ هذا الربط هو الاستفادة نم تجربة

إيرلندا في برنامجها المسمى بـ "برنامج إيرلندا لتعزيز الربط الوطني" للفترة (1987 – 1992)، تحت إشراف هيئة التنمية الصناعية.

ورغم أن بلدان مجلس التعاون قد انتهجت بعض السياسات الحكومية، المشار إليها أعلاه، إلاّ هذه السياسات لم يتمخض عنها إيجاد قطاع، فعّال، موجّه، للتصدير ويساهم في التنويع.

التنويع وتجارب الجزائر والسعودية

يشير الكتاب بأن كل من هذين البلدين أخذا بنظر الاعتبار رأس المال البشري والمالي بنظر الاعتبار بهدف كسر الاعتماد على الإيرادات النفطية. وبقدر تعلّق الأمر بالتجربة الجزائرية فهي تستحق الاهتمام لكون الجزائر أول بلد عربي قام بتأميم الصناعة النفطية عام 1971 (قبل العراق وبلدان مجلس التعاون). وكان التوجه أن تستثمر عوائد النفط في الصناعات البتروكيماوية، والحديد والفولاذ، والاسمنت، وهو ما أطلق عليه أحد الاقتصاديين الفرنسيين بـ «تصنيع الصناعة Industrializing Industry".

إلاّ أنه وبعد حوالي نصف قرن لم ينتج عن رؤية التنويع الجزائرية قطاع تصديري، وذلك لمحدودية خبرة توجهات التنويع، آنذاك، في الأسواق الدولية. ورغم أن دول عربية أخرى قد توقفت عن الاستمرار بتجربة التنويع الموجهة للسوق المحلي، من خلال إحلال الواردات، مثل مصر وتونس، إلاّ أن الريع النفطي والريع من الغاز الكبير قد ساهم في استمرار توجه التنويع الجزائري لعقد آخر. وبعد وفاة الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين نهاية عام 1978 تم التوقف عن نهج "تصنيع الصناعة"، واستبدل، حسب تعبير أحد وزراء الصناعة الثقيلة الجزائرين، بـــ "اغتيال الصناعة Assassinate Industry"، كما يشير الكتاب.

ومن المفارقات، في حالة الجزائر، أن الانعطاف في تغيير السياسة الاقتصادية حدث في الوقت الذي اتجهت فيه أسعار النفط للارتفاع. وعندما اتجهت للانخفاض، ساهم عقد الغاز الطبيعي المسال مع الولايات المتحدة بتعويض هذا الانخفاض، بعوائد سنوية قدّرت بحوالي (2.3) مليار دولار. ويشير الكتاب بأن الجزائر انغمست في عهد الرئيس الشاذلي بن شديد في الانفاق الاستهلاكي بسبب المغالاة بسعر صرف العملة المحلية، الأمر الذي نتج عنه أزمة مديونية، وتدهور اقتصادي. وما ترتب على ذلك عدم قدرة الجزائر، عام 2007 ، من إنتاج سلع مصنّعة تفوق ما تنتجه تونس نفس العام (يبلغ عدد سكان تونس حوالي ثلث عدد سكان الجزائر آنذاك).

ويشير الكتاب بأن التجربة التصنيعية بالجزائر اعتمدت على "تسليم المفتاح باليد Turnkey Projects" كآلية رئيسية لبناء المشروعات، ومن خلال التعاقد مع شركات أجنبية، من دون المرور بآلية "التعليم من خلال الممارسة" المشار إليها أعلاه، والتي يعتبر عدم المرور بها أحد أبرز أشكال "فشل السوق". كما اعتمدت على آلية "تسليم المنتجات باليد Product-in-Hand"، لتعكس الاعتماد شبه المطلق على الخبراء الأجانب. وفي ظل قدرات إشرافية محدودة

من الجانب الجزائري على جهود بناء المشروعات التنموية، كان من الأسهل عليها الاهتمام عليها بعدد من المشروعات الصغيرة المهمة مثل مجمع هادجر للحديد والصلب "Hadjar Iron and Steel Complex"، والذي أصبح معلماً في السبعينات، رغم أن تكلفة الخبرات الأجنبية لإدارته ارتفعت بدلاً من أن تنخفض.

واستجابة لهذا الوضع تم إنشاء مؤسسات عامة، مثل سنوتراك Sonatrach ،التي ساهمت بإنشاء معاهد تعليمية مستقلة عن زمن الاحتلال، مع تمويل القطاع الفني في وزارة الصناعة بدلاً من التعليم العالي، و تخصيص حوالي (85%) من الموارد للجهاز البحثي والتدريس في هذه المعاهد، عام 1984–1985، و توجيه النسبة المتبقية، 42%، إلى تمويل بحوث العاملين بالجامعات التقليدية. ومع تعثر الإنتاج الصناعي، وتشغيل المصانع بأقل من طاقاتها الإنتاجية، برزت مشكلة أخرى وهي تشغيل رأس المال البشري بأقل من طاقاته، وتجسد ذلك في بطالة المهندسين والفنيين، مع إهمال البحث والتطوير، واتجاه الكوادر الجزائرية للعمل اليوم في بلدان مجلس التعاون، ودولاً أخرى.

ومن المؤلم، كما يصف الكتاب، أن تكون الصادرات الجزائرية اليوم أقل تنوعاً من دول عديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن صادراتها الغير نفطية لا تتسم بالتعقد، وتعتمد على القطاع النفطي. وأن الصادرات الجزائرية تتجسد في حوالي (184) منتج، مقارنة بـ (336) منتج في حالة السعودية. كما فقدت الجزائر أغلب الطاقة الإنتاجية التي أسسها المستعمرون خلال (132) سنة، وذلك مع هجرة المستوطنين عام 1962. مع تأثير سلبي لبرامج الإصلاح الزراعي المدار حكومياً. كما ساهم النزاع مع فرنسا في تدمير أغلب مزارع الكرم Vineyards، مع نجاح الجهود لاستعادة الميزة النسبية في هذا المحصول لاحقاً.

ويؤكد الكتاب بأنه بدون دور ديناميكي للقطاع الخاص الجزائري فإن أي تجربة للتنويع محكوم عليها بالفشل. وأن دعم هذا القطاع لا يكفي ما لم يستخدم عمالة مواطنة جزائرية. وتتشابه التجربة الجزائرية مع تجربة بلدان مجلس التعاون في مجال اعتماد البلدين على العمالة الوافدة في سوق العمل.

أما فيما يخص تجربة المملكة العربية السعودية في التنويع (والتي لا تشمل التوجهات الأخيرة لعام 2016 في مجال الإصلاح والتنويع الاقتصادي، وما تجسد عنها عن رؤية المملكة عام 2030 ، معّد العرض) فإنها ومنذ السبعينات، حيث ارتفعت الإيرادات النفطية، بدأت في التصنيع الثقيل كأداة للتنويع، مثل الجزائر، إلاّ أنها اختلفت عنها في مجال دعوة الشركاء الأجانب، الأمريكان وغيرهم من الشركات المتعددة الجنسية، وبدلاً من الاستثمار في مشروعات تسليم المفتاح، قامت المملكة في الدخول في أسواق تصديرية جديدة في مجال البتروكيماويات وصناعات ثقيلة أخرى. كما أنشأت شركة "سابك SABIC" كذراع صناعي للحكومة، عام 1976. وقامت بإنشاء منطقتين صناعيتين هما: الجبيل، وينبع، أواخر السبعينات، كما قامت بإنشاء المزيد لاحقاً، وتخطط لإنشاء 27 منطقة.

وبشكل مشابه لتجربة الجزائر، قامت السعودية بإنشاء مصنع للحديد والصلب (حديد) عام 1979 وافتتح عام 1983 (ورغم أن المصنع الجزائري، "هادجر" كان بطاقة إنتاج 2.0 مليون طن، إلاّ أنه لم ينتج إلاّ مليون واحد عام 2001، وانخفضت طاقته إلى 0.5 مليون طن بعد تخصيصه. إلاّ أن المصنع السعودي هو بطاقة 2.2 مليون طن من منتجات مسطحة، ومليون آخر من منتجات متنوعة أخرى). وتركز التجربة السعودية على المقاييس والنوعية الدولية في مجال الصادرات. كما سعت السعودية إلى ربط الصناعات الخفيفة باستخدام بعض المدخلات المنتجة من "سابك"، علماً، بأن هذه الصناعات مملوكة بالأغلب للقطاع الخاص. ويحاول القطاع الخاص الاستفادة القصوى من خدمات البنية الأساسية المقدمة من شركتي "بكتل Bechtel" و "بارسونز Parsons" المتعاقد معهما من قبل منطقتي "الجبيل" و "ينبع".

كما تختلف تجربة التنويع السعودية عن الجزائرية في كونها تقدم خدمات من الطراز الأول، دولياً، في مجال بيئة الأعمال. كما التحقت السعودية بمنظمة التجارة العالمية عام 2005، في حين لازالت الجزائر في طور التفاوض منذ عام 1989. وتأتي السعودية في المرتبة (20) في تقرير التنافسية لعام 2013 (حسب التاريخ الوارد في الكتاب) في حين تأتي الجزائر في المرتبة الـ (100). وتختلف تجربة التنويع السعودية عن الجزائرية، أيضاً، في كون أن الصناعات الصغيرة لم تعتمد على الاستثمار الحكومي بل على الاستثمار الخاص، مع توفير حوافز شاملة المستثمرين الأجانب. كما ساهمت "سابك" في تشجيع الاختراعات والابتكارات بهدف تشجيع الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع. وقامت بإنشاء مراكز صناعية بحثية داخل المملكة وفي الصين والهند وسنغافورة وأوروبا والولايات المتحدة.

إلاّ أن التجربة السعودية في التنويع، حسب رأي الكتاب، لازالت تعاني من نفس مشاكل بلدان مجلس التعاون الصغيرة الحجم في جهودهم لتعزيز القطاعات الخدمية. لذا يمكن وصف هذا التنويع بأنه "تنويع المحفظة Portfolio Diversification"، بدلاً من القائم على التنمية المستدامة. كما أن السعودية، تشابه التجربة الجزائرية في محاولتها تدريب العمالة المحلية. كما قامت بجهود للربط بين احتياجات أسواق العمل الخاص، أساساً، ومخرجات النظام التعليمي. ورغم السياسة النقدية، التي يصفها الكتاب بالممتازة، في السعودية، والتخطيط لتوزيع الموارد بين العام والخاص، إلاّ أنه من الصعوبة القول بأن مهمة التنويع قد تم إنجازها.

ثم يعرض الكتاب، بعد تجربتي الجزائر والسعودية، عدداً من الأفكار غير التقليدية Out of the Box. وتتلخص هذه الأفكار في: (أ) أهمية تنمية الموارد البشرية لضمان توفر جذور محلية للتطور التكنولوجي المرغوب ولخدمة الصادرات المعقدة. (ب) توفير حوافز لرأس المال على شكل بيئة أعمال ومناخ استثمار ملائم. (ج) أهمية محو أمية الأمهات وتثقيفهم لما لذلك من دور أساسي في تربية النشء لخدمة مجتمع صناعي متنوع، لاحقاً. (د) دمج النشء والشباب في أنشطة التنويع في مرحلة مبكرة. (هـ) أهمية الاستفادة من الخدمات المالية الإسلامية بفعل انتشارها وتعدد أدواتها على مستوى إقليمي ودولي. (و) ضرورة الاهتمام بالخدمات الثقافية وتطويرها لخدمة التنويع.

تجارب التنويع في آسيا وأمريكا اللاتينية

ثم يتطرق الكتاب إلى عدد من تجارب الدول غير العربية، الآسيوية والأمريكية اللاتينية، وبشكل محدد: سنغافورة، وماليزيا، وكوريا الجنوبية، وبلدان أمريكا اللاتينية. وعند التطرق لتجربة سنغافورة يعرض الكتاب تسلسل التنويع بدءاً من مرحلة الستينات: القائمة على أنشطة كثيفة العمالة، وفترة السبعينات: القائمة على كثافة استخدام العمالة الماهرة، وفترة الثمانينات: القائمة على استخدام كثافة رأس المال، وفترة التسعينات والألفية: الاقتصاد القائم على المحتوى التكنولوجي المرتفع والابتكار والمعرفة. ويستشهد الكتاب بتنمية أربعة أنشطة أساسية في تنويع الاقتصاد بسنغافورة: الصناعة الالكترونية: خلق قيمة مضافة، وصناعة الهندسة الدقيقة: بناء سلسلة Value Chain، والصناعة الكيميائية: تطوير التجمعات الصناعية Clusters، وصناعة علوم الطب الحيوي: التركيز على البحث والتطوير. هذا بالإضافة إلى توفير مناخ استثماري متقدم جداً.

أما التجربة الماليزية فقد وفّرت أولاً "الشرط المسبق للتنمية"، ضمن شروط أخرى، وهي القيادة ذات الرؤية، والاستقرار السياسي، وتخطيط سليم، وموارد طبيعية متاحة. ومنذ الاستقلال عام 1957 شهدت ماليزيا خمسة رؤساء وزراء، ساهم كل منهم ببصمة على جهود النمو والتنويع من حيث توفير الشروط المسبقة، والتصنيع، ودمج الجوانب الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري، وحرص فعّال في تنفيذ السياسات، وتوفير مناخ استثمار ملائم. وركّزت ماليزيا في أوائل تجربتها على استنفاد فرص الاستفادة من موردها الطبيعي المتمثل بالمطاط، وزيت النخيل، وذلك من خلال التصنيع المعتمد على هاتين السلعتين بدلاً من تصديرهما بشكل خام.

كما كان للتخطيط الاقتصادي الذي بدأ بأول خطة 1956 – 1960 الأثر في صعود ماليزيا على سلم التنمية، مع جهود ضخمة في بناء مشروعات البنية الأساسية، ودمج التكنولوجيا، والعلوم، والابتكار في النظام الاقتصادي. كما كان للإرث الاستعماري القائم على تقسيم الأنشطة الاقتصادية بين الأجناس المختلفة: الصينيون في الحضر، والماليزيون في الريف، وما آل إليه هذا الوضع من عدم استقرار مجتمعي وسياسي، فقد تم الاتفاق بين كافة الأطراف على ما يسمى بـ "السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy". واستهدفت هذه السياسة هدفين: القضاء على الفقر، بغضّ النظر عن الجنس، وإعادة هيكلة المجتمع. وجسّدت هذه السياسة فلسفة ماليزيا القائمة على "النمو" و"الوحدة".

وتبنّت ماليزيا في الثمانينات استراتيجية تنويع جديدة تستهدف تحويل الاعتماد على الزراعة إلى الاعتماد على الموارد. وتم النظر إلى القطاع الخاص والعام على أنه يكون شركة أعمال واحدة، مع إعلان برنامج للخصخصة لاحقاً. وفي غضون ذلك سجّل نمو القطاع الصناعي التحويلي أغلب معدل للنمو ليصل إلى (22.6%) في الثمانينات بعد أن كان (10.4%). مع اتجاه قوي لتنويع الصادرات لتتكون من: الأجهزة الالكترونية، والنفط والغاز المسال، والخشب ومنتجاته، والغزل، والكيماويات. ثم شهد الاقتصاد طفرة قوية من خلال "السياسة الصناعية

الوطنية"، والخطة الصناعية الشاملة، خلال أواسط الثمانينات. كما تم إطلاق "رؤية 2020" في التسعينات بهدف أن تصبح ماليزيا، عام 2020، أمم متحدة قائم على مجتمع ديموغرافي قوي، معزّز بقيم أخلاقية راقية.

كما تم عام 2010 إطلاق "برنامج التحوّل الوطني National Transformation Programme" بهدف: خفض الجريمة، ومحاربة الفساد، وتحسين نتائج الطلبة، ورفع المستوى المعيشي للعوائل الفقيرة، وتحسين البنية الأساسية للريف، وتحسين الطرق العامة في الحضر. مع استهداف رفع متوسط حصة الفرد من الدخل عام 2020 لتصل إلى (15) ألف دولار. على أن يعمل (12) مجال اقتصادي لتحقيق أهداف البرنامج: النفط والغاز والطاقة، وزيت النخيل، والخدمات المالية، والسياحة، والرعاية الصحية، والاتصالات والبنية الأساسية، وخدمات الأعمال، والالكترونيات، وتجارة الجملة والمفرد، والتعليم، والزراعة، ودور أكبر للعاصمة. مع اهتمام خاص بالتنمية التعليمية والتكنولوجية في كل نشاط اقتصادي.

التنويع الصناعي في كوريا الجنوبية

لم يتسم العرض الخاص بكوريا بمعلومات متناسقة ومنظمة عن تجربة التنويع. بل اهتم أساساً بعلاقة كوريا باليابان، والتطورات السياسية، وحرص كوريا على الحدّ من التهديدات الإقليمية من خلال التصنيع.

تجربة أمريكا اللاتينية في التنويع

رغم أن بلدان أمريكا اللاتينية شهدت خلال العقد الماضي تحسناً في أدائها الاقتصادي بفعل تحسن أسعار الموارد الطبيعية، إلاّ أن هذه الأسعار اتجهت نحو الانخفاض في الفترة الأخيرة، وأصبحت دول المنطقة أمام ضغوط مالية واجتماعية. ومصدر المشكلة الرئيسي هو الاعتماد على موارد طبيعية قد يترتب عليها رفاه أو العكس. ومما يسترعي الانتباه أن جميع هذه البلدان قد شهدت تدهور بمجموع إنتاجية العوامل (TFP). وأن مساهمة هذه الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي هي الأقل مقارنة بدول أخرى مثل دور شرق آسيا، والبلدان المصنعة خلال الفترة (1960 – 2010). ويعزي الكتاب ذلك إلى أن المحرك الرئيسي وراء تحسن مجموع إنتاجية العوامل هو منهج الإلهام والأفكار المبدعة Inspiration السائد في البلدان المتطورة، وليس منهج الاعتماد على الجهد البدني القائم على عرق الإنسان Perspiration السائد في بلدان أمريكا اللاتينية، ولا يستثنى شيلي التي حققت بعض الإنجازات خلال الفترة 1986 – 1996، إلاّ أن انتاجيتها بدأت بالانخفاض بعد عام 2000. ويعزى التحسن بهذا النوع من الإنتاجية إلى التنويع الموجه للتصدير أساساً، والمعتمد على أفكار خلاقة بهدف جعل الصادرات أكثر تعقيداً، وأن تدهور هذه الإنتاجية يعزى إلى الاستمرار بالصادرات ذات محتوى الموارد الطبيعية والمفتقرة للتعقيد.

ويشير الكتاب، هنا، أيضاً، إلى أنه من الخطورة النظر إلى مشاكل جميع المنشآت على أنها متجانسة. فهناك مشاكل تمويل خاصة في حالة الأنشطة الصغيرة، وهناك مشاكل ترتبط بقلة

العمالة المدرّبة، ومشاكل أخرى مرتبطة بالإطار المؤسسي. لذا من الأهمية أن تتدخل الحكومة لمعالجة فشل السوق الذي يسبب هذه المشاكل، وذلك من خلال الدور الحكومي في إصلاح التعليم ودمجه بسوق العمل، وإصلاح مؤسسات التمويل، وغيرها. ويتطرق الكتاب، أيضاً إلى أن التحدي الكبير الذي يواجه دول أمريكا اللاتينية هو إعادة هيكلة الإنتاج، آخذين بنظر الاعتبار عدم تجانس مشاكل مختلف القطاعات الإنتاجية. ويقترح الكتاب، في سياق إعادة هيكلة الإنتاج، أن نأخذ بنظر الاعتبار الخصائص الخاصة بكل بلد، عند تحديد استراتيجية التنمية الجديدة: (أ) حجم الأسواق المحلية حيث لا يمكن أن نقارن حجم سوق البرازيل بحجم سوق بيرو. (ب) مدى وفرة الموارد الطبيعية بهدف كيفية استخدم هذه الموارد بشكل أكثر حكمة. (ج) البعد أو القرب من الأسواق الدولية لغرض أخذ نفقات النقل بنظر الاعتبار. (د) إقامة مؤسسات متطورة بهدف خلق بيئة أعمال تدعّم القطاعات المنتجة.

ويؤكد الكتاب، في هذا المجال، على أن الحكومات يجب أن لا تتوقع حلولاً سريعة وسهلة للمشاكل Silver Bullet. وعليه، يجب تبنى استراتيجيات تتسق مع طبيعة المشاكل الأهم في ظل رؤية متوسطة وطويلة الأجل، تأخذ بنظر الاعتبار مواطن فشل السوق، ومجالات التدخل "الرأسي Vertical" (قطاعات محددة)، والتدخل "الأفقي Horizontal" (كافة القطاعات). كما أنه من المهم العمل على إنتاج سلع وخدمات جديدة، ودعم حكومي قوي في مجال التطور التكنولوجي والمعرفي. مع أهمية الحذر من الإفراط في التدخل الحكومي غير المبرر لخدمة أهداف التنويع. ويقدم الكتاب، في مجال التجربة الأمريكية اللاتينية، مفهومه للتدخلات الحكومية الرأسية والأفقية، تتضمن: حماية حقوق الملكية، والائتمان المقدم للبحث والتطوير، والاستثناءات من الضرائب على الأنشطة السياحية، ومراقبة الصحة النباتية. ويحذّر الكتاب، في هذه التجربة، الحكومات من الوقوع في ثلاث أنواع من الفشل: (أ) عدم الاتساق الزمني Time Inconsistency (ظاهرة تغيير تفضيلات متخذي القرارات من وقت لآخر، وبشكل يجعل القرارات غير متسقة في نقطة زمنية أخرى). (ب)تضارب المصالح Agency Problems (مثل تضارب مصالح إدارة الشركات مع المتعاملين مع هذه الشركات). (ج) السيطرة على القرار العام Public Capture (سيطرة بعض المستفيدين على القرار العام وتأثير ذلك على توجهات السياسات).

أهم السياسات لدعم التنويع

وتتضمن هذه السياسات العديد من المقترحات المستمدة من الإسهامات النظرية، والتطبيقية. وتشمل ما يلي:

(أ) دعم السياسات الهادفة لرفع مساهمة الإنتاجية في النمو. ويشير الكتاب هنا إلى مساهمة الإنتاجية في معدلات نمو البلدان المتقدمة، والبلدان الناشئة. مع إشارة إلى عدد من عوائق دعم الإنتاجية على مستوى المنشآت. مع إشارة لأهمية تعزيز الإنتاجية لكافة القطاعات (أفقياً) على شكل تعزيز المنافسة، وتحرير أسواق العمل، وسياسات البحث والتطوير وبراءات الاختراع، من ضمن سياسات أخرى، بدلاً

نم تعزيز الإنتاجية لعدد محدود من المنشآت (رأسياً)، التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية من قِبَل البنك الدولي. إلاّ أن هذا التوجه (الرأسي) لتعزيز الإنتاجية تعرّض لنقد منذ الثمانينات من القرن الماضي بسبب اختيار الحكومات للفائزين والخاسرين.

(ب) الدور الحكومي في تعزيز القاعدة الصناعية. ويتجسّد هذا الدور في دعم التعليم، والبحث والتطوير، وتوفير التمويل لأنشطة واعدة في مجال النمو. لما لذلك التدخل من أهمية في رفع العائد الاجتماعي للأنشطة الخاصة. كما يشير الكتاب هنا إلى نوعين من الدعم المالي الحكومي الهادف إلى التنويع الصناعي: دعم رأس المال المباشر (تمويل البحوث، وحقوق التملك العامة، والقروض الحكومية)، والحوافز المالية (الحوافز الضريبية، وضمان القروض، وضمان حقوق المساهمين ضد الخسائر المحتملة).

(ت) دور بنوك التنمية، مع إشارة لتجربة بنك التنمية البرازيلي في التحوّل الهيكلي والتنويع، الذي تم إنشاؤه أوائل الخمسينات من القرن الماضي، وبتعاون أمريكي برازيلي. ويؤكد الكتاب هنا بأن متخذي القرارات لم يهتموا بدور الابتكارات والاختراعات في التحوّل الهيكلي في البداية، إلاّ أنهم بعد إطلاعهم على كتاب "شومبتر" حول دور هذه الاختراعات في التحوّل الهيكلي، تم إعطاء دور خاص لهذا العامل في مجال السياسات الهادفة للتنويع. وتجسّد ذلك بشكل واضح في الثلاث موجات من الابتكارات والتنافسية: الموجة الأولى: السياسة الصناعية والتكنولوجية والتجارية (2004–2007) بهدف خفض العجز التجاري وتوسيع القاعدة التكنولوجية. الموجة الثانية (2008–2010) موجهة للسوق الداخلي وتحسين توزيع الدخل والنمو المستدام. الموجة الثالثة (2014–2011)، بعد الأزمة المالية العالمية، والموجهة إلى نشر الاختراعات والابتكارات، والأعمال ذات الطبيعة الزراعية، والخدمات، والاتجاه نحو الأنشطة كثيفة العمل. وبحلول عام 2000 شهد الاقتصاد البرازيلي تحولاً ملموساً في توزيع الدخل، حيث تم رفع حوالي (30) مليون مواطن من فئة الفقراء إلى فئة ذوي الدخول المتوسطة. ومع تغير المشهد الاقتصادي قام بنك التنمية البرازيلي بإعطاء اهتمام أكبر للقروض الموجهة للبحث والتطوير، خاصة في الأنشطة الصيدلانية، والبرمجيات، وقصب السكر.

(ث) دور "حركة المجتمع الجديد Saemaul Undong" الكورية الجنوبية في سياسة التنمية، والتي بدأ العمل بها عام 1971 كحركة تنمية ريفية. وذلك من خلال توفير التمويل لتحسين وبناء الطرق، والبنية الأساسية، وكهربة الريف، وتحسين الإدارة المحلية. حيث قام القرويين بالتبرع بالعمل بدون مقابل لهذه المشروعات، مع مساهمة الحكومة، والمصارف الخاصة في هذه المشروعات (أنفقت الحكومة الكورية حوالي 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي على مشروعات هذه الحركة).

مع دور أساسي لهذه الحركة في تحقيق وتعزيز التماسك الاجتماعي، مع دور بارز للتعاونيات في هذا المجال.

الدروس المستفادة للتجارب الحالية والمستقبلية

أولاً: يستهل الكتاب هذه الدروس بمقولة لمؤسس سنغافورة المعاصرة: لي كوان يو: «هل ستبقى سنغافورة بعد 100 سنة؟ أنا لست متأكد. ومهما كانت الخيارات، فإنا متأكد، وبشكل مطلق، أنه في حالة سيادة حكومة غير حكيمة Dumb Government، فإن البلد سيغرق في فراغ". وعليه فإن أهم درس هو القيادة الواعية وذات الرؤية للعملية التنموية، أو ما يطلق عليها بالدولة التنموية، أو الدولة المُنظمة. وما مارسته هذه الدولة من دور رئيسي في تحقيق تجارب سنغافورة، وكوريا الجنوبية على سبيل المثال.

ثانياً: أهمية الاعتماد على تنمية القطاعات القابلة للاتجار التصديرية ذات السلع الأكثر تعقيداً. وقد مارس "فشل السوق" دوراً واضحاً في عرقلة تحقيق دول مجلس التعاون، وبقية الدول المصدّرة للنفط، لصادرات ذات محتوى معقّد يساهم في التنويع. حيث اتسمت هذه الدول بعمل ظاهرة "المرض الهولندي" من خلال منافسة الأنشطة الغير القابلة للاتجار للأنشطة القابلة للاتجار. الأمر الذي فاقم في فشل السوق.

ثالثاً: ساهم نموذج النمو في هذه البلدان في إيجاد وتطور ملموس وأساسي في مشروعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، إلاّ أنه لم يحقق نفس المستوى من الإنجازات في مجال رفع الإنتاجية، مقارنة بدول نفطية أخرى حققت إسهامات في مجال تنويع مصادر الدخل مثل النرويج، وكندا، وماليزيا، وغيرها.

رابعاً: أوضحت التجارب في البلدان الأخرى، المشار إليها بالكتاب، أن سياسات التنويع انتهجت خليط من السياسات "الرأسية"، "الأفقية". وقد شملت هذه السياسات العديد من الأدوات، منها: دعم الصادرات، وضرائب على الأنشطة غير القابلة للاتجار، والنفاذ لأسواق التمويل من خلال بنوك التنمية وهيئات تشجيع الصادرات. بالإضافة إلى إنشاء المناطق الاقتصادية، وتنمية المهارات، والتطوير التكنولوجي، وتنمية التعليم الابتدائي وما قبل الابتدائي، ومراحل التعليم الأخرى. مع أهمية بناء قيم اجتماعية جديدة متسقة مع متطلبات التنويع.

خامساً: تتفاوت تجارب الدول في التنويع: فهناك دول اعتمدت على دور الدولة، وأخرى على القطاع الخاص، وثالثة على الاستثمار الأجنبي. كما أن نمط الصناعات التحويلية والخدمات التي كانت محلاً للتنويع كانت معتمدة على خصوصية كل بلد على حده. على سبيل المثال، اعتمدت ماليزيا على خلق

تجمعات صناعية حول زيت النخيل، والمطاط، والبترول، مع اهتمام بتحسين الريف وردم الفجوة بين التنمية الحضرية والريفية. في حين اعتمدت كوريا الجنوبية على دور أساسي للدولة، واستهداف صناعات معينة مثل الحديد والصلب، والمعادن، والمكائن، وبناء السفن، والالكترونيات. مع اهتمام دبي بالمناطق الحرة لجذب الاستثمارات الأجنبية، مع تواضع تنوع صادراتها. مع أهمية تعاون دول مجلس التعاون في مجال التنويع ضماناً للاتفاق على نوع من التوطن الصناعي والخدمي، والذي يضمن عدم تنافس الأنشطة، بل تكاملها.

سادساً: يساهم البحث والتطوير في إيجاد وتعزيز إمكانية المنافسة في السلع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة في الأسواق الدولية، ومن خلال ما يمارسه هذا البحث والتطوير من دور في رفع الإنتاجية والتنافسية. وأن الاختيار المناسب للسياسات القطاعية من شأنه أن يساهم في تعزيز القدرات الإنتاجية. وأن من المهم اختيار الفائزين والخاسرين على مستوى قطاعي.

سابعاً: من المهم أيضاً تجنب "الفشل الحكومي" سواء على مستوى تضارب المصالح، أو عدم الاتساق الزمني، أو السيطرة على القرار العام. ولضمان تجنب هذا الفشل لابد من الإصلاح المؤسسي، والتوزيع الملائم للصلاحيات والمسؤوليات، وضمان الشفافية في اتخاذ القرارات.

ثامناً: ولغرض تمويل الابتكارات والاختراعات فإن هناك حاجة لتعاون بين القطاعين العام والخاص، والنظام المالي، بالإضافة إلى دور الدولة من خلال السياسة المالية المحابية للبحث والتطوير. مع أهمية ابتكار آليات تمويل خاصة للأنشطة الصغيرة بهدف تعزيز دورها في مجال الابتكار.

تاسعاً وأخيراً: وكما يشير الكتاب، فإن التعلّم من تجارب الدول المختلفة، ومن النظريات، ومن التفاعل بين مختلف الناس، يعتبر مصدراً مهماً لتحديد الخيارات التنموية للبلدان النامية. كما أن تجربة كل بلد هي تجربة فريدة، إلاّ أن تاريخ الأمم الجماعي يوفر مصدراً ثرياً للكشف عن كأس التنمية الاقتصادية The Grail of Economic Development.

تقييم عام

أولاً: لا شك أن الكتاب يعتبر مساهمة ثرية لتجارب دول عديدة في مجال التنويع الاقتصادي، سواء تلك الدولة ذات الموارد النفطية، أو دولاً أخرى نجحت في مجال التنويع. كما أنه يمثل تطوراً ملموساً في مجال اهتمام صندوق النقد الدولي بموضوع التنويع، والذي يتصف بطبيعته بأهمية عامل التحوّل الهيكلي. وأن هذا العامل لم يكن محل اهتمام الصندوق، بل الاهتمام بدلاً من ذلك بضمان الاستقرار الاقتصادي كهدف رئيسي لتحقيق النمو. وهو أمر يحسب للصندوق

لاعترافه بأهمية الأسواق الحقيقية ودورها بالتنويع، وأن ضبط المتغيرات النقدية فقط قد لا يكون الخيار المناسب للتنويع.

ثانياً: يحسب للكتاب، أيضاً، أهمية إبراز «فشل السوق» في تحقيق التنويع. وهو الأمر الذي كان محل رفض أغلب المصادر النظرية التي كان ينطلق منها الصندوق. وبالتالي هو اعتراف بأهمية دور الدولة شريطة أن لا يقود هذا الدور إلى «فشل الحكومة» ومن خلال آليات ثلاثة أوضحها الكتاب. ويحسب للكتاب أيضاً إبرازه لحقيقة أن لكل دولة شروطها الخاصة في التنويع.

ثالثاً: تبنّى الكتاب منهجية تشجيع الصادرات، وبشكل محدد الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والمعقّد، والحدّ من المزاحمة مع الأنشطة غير القابلة للاتجار. إلاّ أنه لم يقيّم إمكانيات التكتل الإقليمي كمدخل للتنويع، والقائم على المدخل الإنتاجي وليس التجاري البيني. وذلك من خلال الإنتاج لسوق إحلال واردات إقليمي، باعتباره كمرحلة أولى للتنويع قبل التحوّل، أو أثناء التحوّل، إلى تنويع معتمد على الصادرات.

رابعاً: رغم إشارته المهمة لنظام قيم يتسق مع متطلبات التنويع، إلاّ أن الكتاب لم يتطرق إلى الظروف غير الاقتصادية التي ساهمت بنجاح تنويع الدول محل اهتمام الكتاب، وبشكل خاص التجربة الكورية الجنوبية، ودور بعض دول النمور الآسيوية في الجغرافية السياسية. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال تقليل دور العوامل الداخلية ونجاح الإدارة الاقتصادية والاجتماعية والاتفاق على عقد أخرى، كان من المفيد أن يحدد الكتاب حدود السياسات الاقتصادية في مجال نجاح التنويع في كل بلد من البلدان التي خضعت للدراسة والتحليل.

خامساً: لم تتصف فصول الكتاب بالتناسق من حيث المنهج، ومن حيث عمق التحليل. وهذا قد يعود لتفاوت خلفيات معدّي الفصول، أو/ تواضع الجهد التحريري للكتاب. ويتضح ذلك جلياً من خلال مقارنة إسهامات الكتاب في تجارب دول مجلس التعاون، والتجربة السنغافورية، والماليزية، والتي تتصف بمعلومات غزيرة، مع تجارب كوريا الجنوبية، وأمريكا اللاتينية، التي تتصف بشرح وصفي على حساب الجهد التحليلي.

سادساً: كان من المفضل أن يخصص الكتاب فصلاً حول الإطار المؤسسي والإداري لعمليات التنويع في البلدان المشمولة بالتحليل. ولا يقتصر هنا بسرد المؤشرات المؤسسية الخاصة بالبنك الدولي، بل طبيعة المؤسسات المسؤولة عن اتخاذ قرارات التنويع، وطبيعة العلاقات التشابكية فيما بينها، وحدود صلاحياتها ومسؤولياتها، وآليات ضمان الاتساق بين قراراتها وعدم تضاربها، وطبيعة العلاقات بين السلطات التنفيذية والتشريعية، أساساً، في مجال لاتخاذ القرارات الخاصة بالتنويع وسياساته وآليات المتابعة والإصلاح.

سابعاً: يعترف الكتاب، ضمنا، بأن لكل بلد شروطه الخاصة في إنجاز مهمة التنويع. إلاّ انه يعتقد، ايضا، وكما يبدو من التأكيدات المتكررة، بأن على جميع البلدان ان تهتم بالأنشطة التصديرية القابلة للاتجار ، ذات المنتجات المعقدة تكنولوجيا. وان لا يسمح بمزاحمة الأنشطة غير القابلة للاتجار بالأستحواذ على الموارد . الاّ انه رغم أهمية الصادرات المعقدّة كمحرك للنمو، الاّ انها تحتاج الى مزيد من الأختبار، آخذين بنظر الأعتبار فرضية استمرار الطلب على هذه النوعية من الصادرات عالميا، في ظل حدّة المنافسة الدولية، والأزمات الاقتصادية الدولية المحتملة. وهو الأمر الذي يجعل الرهان)بالكامل (على الصادرات، محل تساؤل، في الأجل الطويل. وكما أشار Taylor, 1991, Income Distribution, Inflation, and Growth, Cambridge, MIT Press))

فأن التفكير في ربط العلاقة بين النمو والصادرات يتطلب مستيات متعددة من التحليل تشمل: السياسة، والأيدولوجيا، وأطار تليلي تطبيقي لحالة كل بلد. بالأضافة الى أن أغلب الأستنتاجات التي ربطت النمو بالصادرات ، كعامل حاسم، أعتمدت في تحليلها على قواعد بيانات مقطعية Cross Sectional ، وهو الأمر الذي يحيّد العديد من الخصائص الأقتصادية للبلدان المنفردة.

ثامناً: ختاماً فإن الكتاب يعتبر إضافة للدراسات البحثية الخاصة بمسح جهودٍ التنويع في البلدان المعتمدة على موارد طبيعية ناضبة، كما أنه يعتبر تطوراً طيباً لتوجهات الصندوق نحو الاعتراف بأن تنويع مصادر الدخل، اعتماداً على قطاعات حقيقية، هو الخيار الأفضل، إن لم يكون الوحيد، لضمان نمو تنمية مستدامة. وأن إعادة صياغة العقد الأجتماعي الداعم لمتطلبات التنويع، يعتبر من الشروط الضرورية، وليست الكافية، لتحقيق مهمة التنويع (أشار تقرير التنمية العربية، الاصدار الاول، 2013، المعهد العربي للتخطيط الى أهمية تحقيق الشروط المسبقة للتنمية العربية، ومن ضمنها العقد الإجتماعي المتسق من متطلبات التنمية، معدّ العرض).